المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد.

فهذا موضوع رسالة الدكتوراة في التاريخ والحضارة الإسلامية بعنوان (نظم الحكم في بلاد اليمن في عهد الدول المستقلة(٢٠٥-٥٣٢ هـ/٨٢٠ - ١١٣٨م)، أي في الفترة الزمنية التي تبدأ بظهور أولى الدول المستقلة في اليمن، وهي الدولة الزيادية التي أسسها محمد بن زياد، بعد أن قلده الخليفة العباسي المأمون الأعمال التهامية سنة(٢٠٣ هـ/٨١٨م)، واتخذ زبيد حاضرة لدولته سنة (٢٠٤هـ/٨١٩م)، وتنتهي بسقوط الدولة الصليحية، وإن كانت الدراسة تمتد إلى سنة (٥٥٤هـ/ ١١٥٩م) في تهامة اليمن استكمالاً لدراسة الدولة النجاحية التي استمرت بها حتى ذلك التاريخ.

وتبرز أهمية هذا الموضوع في أنه يتناول مرحلة هامة من تاريخ وحضارة اليمن، والتي شهدت فيها ظهور الدول المستقلة المتباينة في مذهبها الديني فبعضها سني يدين بالتبعية للخلافة العباسية كبني زياد وبني يعفر وبني نجاح، والبعض الآخر شيعي إسماعيلي يدين بالتبعية للخلافة الفاطمية في مصر كالدولة الصليحية، في حين كانت الدولة الزيدية تمثل الشيعة الزيدية المستقلة عن الخلافتين العباسية والفاطمية.

وقد كان لكل دولة من هذه الدول المستقلة نظم الحكم الخاصة بها، والتي غالبا ًتستمد نظمها في الحكم من الخلافة التابعة لها، أو تعتمد على نفسها كالدولة الزيدية.

ولقد نبعت فكرة اختيار هذا الموضوع دون سواه من الموضوعات التاريخية لأنه لم يبحث من قبل بهذه الصورة، ولم يتعرض أحد لدراسته بجوانبه المختلفة، خاصة وأن ما ورد بشأنه متناثر في المصادر العربية والمراجع الحديثة، ولم يرق إلى الاكتمال أو التعرض له بالتفصيل.

ورغم وجود الكثير من الكتابات التاريخية التي تناولت الجوانب الحضارية المختلفة للولايات الإسلامية في فترات تاريخها المتنوعة إلا أننا نجد الدراسات الحضارية الخاصة ببلاد اليمن قليلة؛ نظراً لأن الكتابة عنها من الأمور الصعبة.

لذا كان من الأهمية بمكان التصدي لهذا الجانب الحضاري في بلاد اليمن في عهد الدول المستقلة في تلك الفترة، والبحث بشكل منظم ودقيق عن الإشارات المباشرة والغير مباشرة الواردة في المصادر التاريخية والسياسية والجغرافية والدينية وغيرها والتي تكشف جوانب هذا الموضوع

الدراسات السابقة: اهتم بعض المؤرخين بتاريخ وحضارة اليمن بصورة عامة، وكانت لهم دراسات هامة يأتي في مقدمتهم الدكتور عصام الدين عبد الرؤف الفقي وكتابه "اليمن في ظل الإسلام منذ فجره حتى سقوط دولة بني رسول"، والدكتور عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع وكتابه "تاريخ اليمن في الإسلام حتى نهاية القرن الرابع الهجري"، وكان فيهما التركيز على الجانب السياسي، أما الجانب الحضاري فكان ملامح عامة وإشارات قصيرة عن هذه الملامح في كل دولة، والدكتورة إيمان محمد عوض بيضاني وكتابها "الوضع الاقتصادي والحياة الاجتماعية في اليمن في صدر الإسلام"، والدكتور محمد أمين صالح وكتابه "تاريخ اليمن الإسلامي في القرون الثلاثة الأولى للهجرة وعصر الولاة".

كما أن هناك رسائل علمية تناولت الجوانب السياسية وبعض الجوانب الحضارية لبعض الدول والمدن اليمنية في فترات مختلفة مثل رسالة الدكتوراة لمحمد عبده محمد السروري بعنوان "مظاهر الحضارة في الدول المستقلة في اليمن من سنة ٤٣٩-٦٢٦هـ/ ١٠٤٧- ١٢٢٨م"، وجعلها بعد ذلك ضمن كتابه "الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة من سنة ٤٢٩/١٠٣٧م إلى ٦٢٦هـ/١٢٢٨م"، وفيها كان التركيز على الدولة الصليحية والدولة الأيوبية من الجوانب الحضارية المختلفة.

ومن الرسائل التي تناولت بعض الدول المستقلة سياسياً وحضارياً، الرسالة التي قدمتها نهلة رزق محمد أحمد موسى بعنوان "إمارة بني يعفر في اليمن ٢٥٢- ٣٩٣هـ/٨٧٦- ١٠٠٣م" للحصول على درجة الماجستير، والرسالة التي قدمها نصارى فهمي غزالي وعنوانها "الدولة الزيادية في اليمن" للحصول على درجة الماجستير.

أما الرسائل التي تناولت بعض المدن اليمنية فمنها الرسالة التي قدمها عصام عبد المنعم لاشين بعنوان "عدن منذ بداية القرن الثالث الهجري حتى نهاية حكم بني طاهر ٢٠٤-٩٢٣هـ / ٨١٩- ١٥١٧م" للحصول على درجة الدكتوراة، والرسالة التي قدمها طارق أبو الوفا محمد وعنوانها "صنعاء منذ فجر الإسلام حتى سقوط دولة بني يعفر ٣٩٣هـ / ١٠٠٣م" للحصول على درجة الدكتوراة.

وكان التركيز في هذه الدراسة على نظم الحكم بجوانبها المختلفة في الدول المستقلة مهتماً ومبرزاً لأهم التطورات التي طرأت على هذه النظم في مساهمة لإلقاء الضوء واستكمال رسم الصورة الحضارية لليمن في فترة من تاريخها مع مراعاة الدقة والتركيز لاستخلاص المادة العلمية، وهو موضوع لم تسبق دراسته من هذه الناحية.

ونظراً لصعوبة البحث في النواحي الحضارية في هذه الفترة لقلة المادة العلمية المتوفرة في النواحي الإدارية والعسكرية والقضائية كان الاعتماد على المنهج التحليلي في

استنباط المعلومات من المصادر المختلفة.

وجاء تقسيم البحث إلى تمهيد وخمسة فصول على النحو التالي:

التمهيد بعنوان "الأوضاع السياسية في بلاد اليمن قبل ظهور الدول المستقلة"، وتناول أوضاع اليمن في عهد الرسول والخلفاء الراشدين ومدى تأثيرهم وتأثرهم بالتطورات السياسية التي حدثت في العالم الإسلامي كالفتنة التي انتهت باستشهاد الخليفة عثمان والنزاع بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، ثم التطورات السياسية في العهد الأموي ثم العهد العباسي حتى قيام الدولة الزيادية أولى الدول المستقلة في اليمن في بداية القرن الثالث الهجري.

وتحدث الفصل الأول عن" النظام السياسي" وفيه خمسة محاور: أولها الإمارة من حيث التولية والوراثة ومدى تطورها في دولة بني زياد وبني يعفر وبني نجاح وهى الدول التابعة للخلافة العباسية، ثم الإمامة في الدولة الزيدية الأولى، أو السلطان عند الصليحيين، وثانيها ولاية العهد، وثالثها الوزارة، ثم الكتابة، وآخرها الحجابة في هذه الدول .

وعالج الفصل الثاني "النظام الإداري" من خلال ثلاث نقاط: الأولى ولايات اليمن وفيها تم التعرض لمسميات الوحدات الإدارية في اليمن أهمها المخلاف، والدول المستقلة ومدى اتساعها وانكماشها تبعاً لعلاقاتها مع الدول المحيطة بها، وناقشت النقطة الثانية الدواوين في كل دولة والتي تنوعت بين الدواوين الإدارية كديوان الرسائل وديوان الطراز والدواوين المالية ومنها ديوان بيت المال وديوان الخراج، في حين تناولت النقطة الثالثة البريد من حيث أهميته واهتمام الدول المستقلة به، ووسائل نقل البريد التي تربط أجزاء كل دولة، وتربط كل دولة بعاصمة الخلافة التابعة لها كبغداد أو القاهرة.

في حين استعرض الفصل الثالث "النظام المالي" من خلال ثلاثة عناصر: في مقدمتها السياسة المالية وتناولت سياسة كل دولة في تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وسياستها الضريبية كالضمان، ومعوقات التقدم الاقتصادي، والعنصر الثاني ناقش المعاملات المالية لكل دولة خاصة وقد حرصت كل دولة على وجود عملة خاصة بها تأكيداً لوجودها وسيادتها إلى جانب تعاملها بعملة الخلافة التابعة لها اعترافاً منها بهذه التبعية، إلى جانب المعاملات التجارية المنتشرة في اليمن كالمكاييل والأوزان والمقاييس، بينما ناقش العنصر الثالث موارد بيت المال وأوجه نفقاته في كل دولة لرعاية مصالحها ومصالح مواطنيها.

أما الفصل الرابع فجاء بعنوان "النظام القضائي" وتناول أربعة محاور: أولها القضاء وتطوره في اليمن، ومدى تأثره بالمذاهب الدينية لكل دولة من الدول المستقلة، وناقش الثاني المظالم والنظر فيها والتي قام بها الأمراء والأئمة والسلاطين بأنفسهم أو من ينوب عنهم، إلى جانب الحسبة ودورها خاصة في الدولة الزيدية الأولى، وآخرها الشرطة ومهامها والتي تنصب

في الحفاظ على الأمن في الدولة وتعقب الجناة والمفسدين.

وجاء عنوان الفصل الخامس " النظام الحربي " لمناقشة أربع نقاط: أولاها إعداد الجيش من حيث إمرته والعناصر المكونة له سواء كانت يمنية أو غير يمنية كالأحباش والطبريين والترك، والثانية ناقشت أسلحة الجيش الخفيفة منها والثقيلة، الدفاعية منها والهجومية، وتعرضت الثالثة للمنشآت العسكرية كالحصون والقلاع والأسوار، أما الرابعة فتعرضت للخطط القتالية التي استخدمتها الدول في معاركها والمناسبة للموقف العسكري وطبيعة الأرض وقدرات الجيوش.

ثم خُصِصَت الخاتمةُ لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، وأخيراً الملاحق لما لها من أهمية والتي احتوت على كثير من الملاحق المتنوعة التي تخدم البحث.

صعوبات البحث:

ولقد واجهت الباحث عدة صعوبات تمثلت فيما يلي:

١- ضخامة البحث زمنياً وموضوعياً، ففي إطار الفترة الزمنية شمل البحث ما يقرب من ثلاثة قرون ونصف، شهدت اليمن خلالها قيام مجموعة من الدول المستقلة هي الدولة الزيادية والدولة اليعفرية، والدولة الزيدية الأولى، والدولة الإسماعيلية الأولى، والدولة النجاحية، والدولة الإسماعيلية الثانية(الدولة الصليحية)، وقد تنوعت هذه الدول في مذاهبها الدينية، وانتماءاتها السياسية.

وفي إطار الموضوع شمل البحث جوانب متعددة هي النظام السياسي والنظام الإداري، والنظام المالي إلى جانب القضاء ثم النظام الحربي، ومما زاد من صعوبة هذا الموضوع دراسة هذه النظم في هذه الدول المتعددة والمختلفة في المذهب الديني والتبعية السياسية.

٢- ندرة المعلومات خاصة المعلومات الإدارية والاقتصادية والقضائية؛ لعدم الاهتمام بتدوينها من جانب مؤرخي اليمن؛ مما استلزم قراءة مادة المصادر للبحث عن الإشارات المتناثرة بين ثناياها، وإعمال الفكر في النصوص الواردة بها ونقدها وتحليلها ومقابلتها بالروايات المختلفة.

٣- تأثر المؤرخون اليمنيون في كتاباتهم التاريخية بعدة عوامل منها: طبيعة البلاد الجبلية التي أدت إلى صعوبة الانتقال بين بلدانها؛ وقد أدى ذلك إلى اكتفاء كثير من المؤرخين بذكر الأحداث المتعلقة بالمناطق التي يقيمون فيها، وعدم تمكنهم من التعرف على أخبار المناطق الأخرى.

وكذلك تعدد المذاهب الدينية في اليمن مما كان له أثره في تمزق وحدة البلاد السياسية، وقد انعكس ذلك على كتابات مؤرخي اليمن نتيجة الميول الشخصية للمؤرخين، أو لتبعيتهم لدولة أو طائفة من الطوائف؛ ولهذا برز التحيز في كثير من كتاباتهم وأهملوا ذكر الدول

المعادية، أو لجأوا إلى تصويرها بما يخالف الواقع، ومن ناحية أخرى فقد عمد غيرهم إلى إخفاء ما لديهم من مقتنيات تاريخية خشية تعرضها للضياع؛ فكان ذلك سبباً في عدم انتشار تلك المؤلفات، وتعرضها للتلف بعامل الزمن.

ومما زاد من صعوبة البحث أن معظم مصادر تاريخ اليمن لا تزال مخطوطة حبيسة المكتبات الخاصة والعامة، كما أنها متفرقة في نواحي متعددة، مما يتطلب مزيداً من الجهد في البحث والتنقيب عنها، ومزيداً من الصبر في معالجتها واستخراج النصوص منه، لكل هذه الأسباب مجتمعة كان البحث في هذا الموضوع من تاريخ وحضارة اليمن أمراً صعباً وغير ميسور.

وفي الختام، واعترافاً لأولي الفضل بفضلهم نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى **الأستاذ الجليل الأستاذ الدكتور / عفيفي محمود إبراهيم** أستاذ ورئيس قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، ووكيل كلية الآداب جامعة بنها؛ **والأستاذة الدكتورة / صفاء حافظ عبد الفتاح**؛ أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية الآداب جامعة بنها، لما قدماه لي من نصح وإرشاد كشف مواطن الغموض، وأنار جوانب الظلمة خلال مسيرة البحث، خاصة وأنهما تميزا بغزارة العلم ورجاحة الفكر وسعة الصدر وطول الصبر.

وأرجو الله العلي القدير أن ينال هذا العمل الرضا والقبول، وإن كانت الأخرى فإنما أنا إنسان كتب عليه الخطأ والنسيان، وحسبي أني اجتهدت وبذلت وسعي وطاقتي، وأخرجت قوة من ضعفي، وأسأل الله التوفيق والسداد.